مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN : 1112-8259 EISSN :2600-6855
المجلد رقم 9 العدد 1/ جويلية 2019
تاريخ الإرسال: 2019/04/22 تاريخ القبول:2019/05/25 تاريخ النشر:2019/07/1

الانتماء إلى التنظيمات الرياضية بين القانون والمشروعية الاجتماعية

Membership in sports organizations between law and social legitimacy

د. الراشدي محمد[1]
جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على العوامل السياسية والاجتماعية التي توجه اختيارات الأفراد في الانضمام إلى هذا التنظيم أو ذاك، ومدى انعكاس ذلك على التنظيم الاجتماعي للفضاء الرياضي برمته.

فالتنظيمات الرياضية الرسمية تسعى إلى الانغلاق، والعمل على إعادة إنتاج نفسها من خلال اعتماد مجموعة من الآليات. وأمام انسداد الأفق في الانضمام إليها، والمساهمة الفعالة في الدينامية الاجتماعية داخل الحقل الرياضي، انضم أغلب الشباب إلى تنظيمات عابرة للأوطان تشجع فرق عالمية، أو إلى بعض الجماعات المحلية (الألتراس). حيث تسعى هاته الأخيرة، إلى رفض الهيمنة والعمل على تغيير واقع الأندية المحلية. واقع أفرز صراعا بين منطقين؛ يشكلان مفارقة في تدبير الحقل الرياضي: المنطق السياسي والمنطق الاجتماعي. وهو ما يجعل التغيير عبارة عن قطائع بضغط من هذا الأخير، عوض أن يكون نتيجة للسيرورة الديموقراطية.
الكلمات الدالة: حقل اياضي – جمعية – جماعة – انتماء – مشروعية.

Abstract:

This research seeks to highlight the political, economic and social factors that inspire the choices of individuals ; to join an organization or another, and thus their impact on the social organization of the sports area.

In view of the reclusion of formal sports organizations seeking to reproduce themselves and to prevent any integration, young people who would like to contribute actively to social dynamism within the sports field are thus faced with this impasse, some of whom have joined transnational organizations, which encouraged foreign teams. But most of them have preferred illegal groups that reject hegemony, and work to change the reality of local clubs. This state of affairs has created a conflict between two logics: political logic and social logic. This makes change happen by breaking rather than constituting the end result of a democratic process.

Keywords: Sports area -Association- group- membership - legitimacy

[1]د. الراشدي محمد، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية. errachdiss@gmail.com

مقدمة

لقد أسند المشرع المغربي تدبير الشأن الرياضي للمجتمع المدني، من خلال تأسيس الجمعيات الرياضية، سواء تعلق الأمر بتسيير الفرق الرياضية، أو بتأطير الجماهير التي تشجع هذه الفرق. لكن لا *يعرف الحقل الرياضي المغربي على غرار الدول الأوروبية بروز شركات رياضية، تتولى تسيير الفرق الرياضية* (اليازغي،2006، ص 16)

تحت تأثير العولمة، عرف الفضاء الرياضي في العقد الأخير مدا وجزرا. ولم يعد ينطبق تماما مع المحيط المحلي أو الوطني. لقد عرف ظهور وافد جديد، يتجلى في مجموعات الألتراس(Ultras)، كظاهرة عالمية، التي نشأت حول جل الفرق الوطنية للقسم الأول لكرة القدم، واستأثرت باهتمام الشباب خاصة، كما عرف نشأة جمعيات محلية تشجع فرق أجنبية. مما جعل من الفضاء الرياضي فضاء مطاطا، يتمدد ويتقلص، نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

على عكس مجموعات الألتراس الأوربية، التي تعتبر جمعيات رياضية معترف بها، فإن نظيرتها المغربية ظلت عبارة عن جماعات، تمارس نشاطها خارج القانون، مما جعل من المجتمع الرياضي مجتمعا مركبا، يتساكن فيه الحديث والتقليدي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استجلاء أسباب الانتماء إلى هذا التنظيم أو ذاك، والحاجة التي تلبيها هاته الجماعات، والعلاقة بين كافة الفاعلين، وما ينجم عنها من منطق الفعل الذي يسم الفضاء الرياضي.

1. أسئلة ومنهجية البحث

1.1 أسئلة البحث

ماهي العوامل التي تعمل على توجيه اختيارات الأفراد للانتماء إلى مختلف التشكيلات الاجتماعية الفاعلة في الفضاء الرياضي؟ وهل الفضاء الرياضي المغربي يسير في اتجاه خطي، من عهد الجماعات، التي تسم التكتلات التقليدية، إلى عهد الحداثة الذي يفضي إلى تأسيس الجمعيات والشركات، أم أن الدينامية الاجتماعية تعرف ارتدادات نحو التكتلات التقليدية؟ وما تأثير ذلك على منطق اشتغال الفضاء الرياضي برمته؟

2.1 فرضيات البحث

- **الفرضية الرئيسية**

تعمل عدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية على توجيه اختيارات الأفراد إلى الجمعيات أو جماعات الالتراس. وتنتهج الدولة والتنظيمات الفاعلة في الحقل الرياضي استراتيجية للحد من التطور العددي للتنظيمات الرسمية.

- **الفرضيات الفرعية**

❖ أمام انسداد الأفق في الانضمام إلى التنظيمات الرسمية الوطنية وقع تشظي في انتماءات الأفراد. فهناك من آثر الانضمام إلى جماعات غير قانونية، لكنها تحوز الاعتراف الاجتماعي؛وخاصة من طرف الشباب، بينما آثر آخرون، وخاصة من يتوفرون على هوية مهنية،الانضمام إلى جمعيات تشجع فرق أجنبية.

❖ يعرف الحقل الرياضي صراعا بين الجمعيات القانونية والجماعات التي تعرف انخراطا كاسحا للشباب. وهو ما أفرز صراعا بين منطقين: إداري وآخر اجتماعي.وهو الصراع الذي يميل

لصالح الجماعات، التي باتت تشكل عاملا حاسما في إحداث التغيير على رأس التنظيمات الرسمية. فالتغيير أصبح نتيجة ضغط هاته الجماعات من خلال الاحتجاج على مدرجات الملاعب، بدل أن يكون نتيجة للعملية الديموقراطية.

3.1 منهجية البحث

للإجابة على أسئلة البحث، فإن المنهجية التي تم إتباعها هدفت إلى محاولة الإحاطة بالفضاء الرياضي في كافة أبعاده من خلال البحث الميداني الذي شمل كل الفاعلين؛ وذلك باعتماد المقاربتين الكمية والكيفية في تمفصل وتكامل بينهما للأسباب التالية:
المقاربة الكمية، من خلال الاستمارة التي مكنتنا من معرفة المحددات الاجتماعية لمرتادي الفضاءات الرياضية، وتحديد الأبعاد التي تتحكم في ولوج هذه الفضاءات وتوزيع الفاعلين داخله،ومدى انعكاس الانتماء للتنظيمات الرياضية على التنظيم الاجتماعي للملعب. وقد شملت عينة البحث 600مشجع ومتفرج،الذين تم اختيارها بطريقة عشوائية من كافة أرجاء الملعب، وذلك حسب درجة ملأ كل جانب من جوانب هذا الأخير.وهو ما مكننا من الحصول على عينة تمثيلية لاحتلال الفضاء المادي(الملعب).وتشكل عينة البحث حوالي 10في المائة من مجتمع البحث. وقد تمت معالجة وتحليل المعطيات من خلال نظام SPSS.

المقاربة الكيفية؛ وذلك من خلال اعتماد آليات: الملاحظة بالمشاركة والمقابلة وتحليل الوثائق.

لقد تم اعتماد الملاحظة في عدة أماكن كما همت أوقات مختلفة، حيث السياق الذي تجري فيه المقابلات الرياضية أو بعض المحطات المهمة؛ مثل انعقاد الجموع العامة لجمعيات تدبير الفرق الرياضية أو الاجتماعات الأمنية التي تسبق المقابلات ذات الحساسية الأمنية، بسبب أهمية اللقاء والرهان المطروح على نتيجته أو أثناء تنقل الجماهير بين المدن وداخل الملاعب. وقد كان هذا التواجد سواء من حيث الزمان أو المكان مفيدا لرصد مختلف وضعيات الفاعلين وتفاعلاتهم) (Peretz, 2000, P79. ولعدم إثارة انتباه الفاعلين، وبالتالي تغيير تصرفاتهم وتفاعلاتهم، تم اتخاذ مجموعة من الاحتياطيات؛ منها التأقلم مع الوسط من حيث اللباس، كما التسجيل الصوتي لبعض الملاحظات بدل التدوين لعدم إثارة انتباههم.

أما المقابلة؛ فقد تم اعتمادها مع أفراد التنظيمات الرسمية والموازية؛ سواء تعلق الأمر بأعضاء المكاتب المسيرة للفرق، جمعيات المشجعين أو أعضاء جماعات الالتراس. وقد همت عينة تمثيلية من الفرق(30 عضو)، جمعيات مشجعي الفرق الوطنية(16 عضو)، جمعيات دعم وتشجيع الفرق الأجنبية (30 عضو)، و جماعات الالتراس(30عضو). ويعود سبب محدودية عينة جمعيات مشجعي الفرق إلى ضعف الانخراط فيها، بحيث هم البحث كل الأعضاء النشيطين. وحتى داخل التنظيم الواحد فقد همت المقابلات مختلف الفاعلين والأدوار، بما فيها المعارضة داخل النوادي.

أما تحليل الوثائق فقد هم التقارير الأدبية والمالية التي تسلم للمنخرطين خلال الجموع العامة للفرق الوطنية، القوانين الداخلية للجمعيات، ولوائح المنخرطين التي تم إيداعها لدى السلطات؛ والتي توثق لعدد المنخرطين وخصائصهم الديموغرافية. هذا بالإضافة إلى بعض وثائق جماعات الالتراس؛ التي توثق لمعايير الفعل وقيم الجماعة التي تمنح لكل عضو جديد من أجل تسهيل اندماجه داخل الجماعة.

إن اعتماد هاته التقنيات الكيفية مجتمعة تعمل على تعميق المناهج الكمية، التي لا يمكن أن تنفذ إلى عمق الظاهرة. فآليات الإثنولوجيا تمكن من كشف أوجه غير مرئية ,Defrance, 2006) (P25. كما أن المناهج الكيفية توفر من المعلومات والتفاصيل حول المواضيع المدروسة ما لا توفره المناهج الكمية(الهراس،2002، ص10). فالملاحظة المباشرة، التي تجد لها أرضية في الأوساط المغلقة، السرية، أو التي تود التخفي أو التي تعتبر نفسها مستهدفة أو غير معتبرة، تعتبر جد هامة لمعرفة القواعد الخاصة لهذا العالم. فأغلب التنظيمات الاجتماعية لها شيء تريد أن تخفيه، وتود عدم إظهار كواليس أنشطتها(Peretz, 2000,P30) . وخاصة في المجتمع المغربي، حيث الحقول متداخلة فيما بينها، والحقل الرياضي يخضع لهيمنة السلطة السياسية. وهي الوضعية التي لا تمكن الباحث من تحديد الدينامية التي تطبع الحقل، إلا من خلال تغيير زوايا النظر من جهة، واقتناص الفرص التي تنجم عن عمليتي المد والجزر التي تبيحها بعض الأحداث والوقائع من جهة أخرى.

4.1 مجتمع البحث

يتعلق الأمر بالفضاء الرياضي لكرة القدم بمدينتي مراكش والقنيطرة. فيما يخص اختيار الفريقين موضوع البحث، لم يكن اعتباطيا، ولكن يتعلق الأمر بفريقين متباعدين جغرافيا، حتى يمكننا استثناء الطابع المحلي. بالإضافة إلى كون نتائج الفريقين، تعرف تباينا مهما من موسم لآخر، وحتى بين الدور الأول والثاني من البطولة. فهذا من جهة، مكننا من التفريق بين المتفرجين، الذين يوازون المستهلك الذي يبحث عن الجودة، والذي لا يتوانى في تغيير الوجهة إن استدعى الأمر ذلك، وبين المشجعين، الذين يلتزمون بدعم الفريق كيفما كانت النتائج. كما مكننا من تحديد منطق الفعل الذي يسود الفضاء الرياضي. لأن دينامية هذا الأخير لا يمكن الإحاطة بها، إلا في هاته الحالة. فالصراع بين الفاعلين لا يعرف مداه إلا عند انعدام النتائج الإيجابية للفريق، كما أن مشروعية الجمعيات القانونية التي تسير النوادي الرياضية لا يتم الطعن فيها إلا في هاته الحالة الأخيرة. ويختلف الحضور الجماهيري للمعلب من مقابلة إلى أخرى. فقد يتعدى العدد 10 آلاف مشجع، وقد ينحصر فلا يتجاوز بضع عشرات. لهذا تم الاعتماد على المقابلات الكبيرة والمتوسطة من أجل تحديد معدل ملأ الملعب. ولتحديد ذلك، تمت معاينة 10 مقابلات أولية، مكنت من تحديد نسبة ملأ تقدر بحوالي 5000 متفرج.

2. التنظيمات الرياضية بين الجماعة والجمعية

1.2 الانتماء إلى النوادي الرياضية:

يخضع الانتماء إلى جمعيات النوادي الرياضية لمقتضيات ظهير الحريات العامة، والذي تم تعديله أربع مرات اخرها في 18 فبراير 2009، وقانون التربية البدنية، وقرار وزير الشباب والرياضة. حيث يعرف هذا الظهير الجمعية على أنها " اتفاق بواسطته شخصين أو أكثر يضعون بصفة مشتركة ودائمة معرفتهم وخبراتهم وأنشطتهم لتحقيق هدف غير تقاسم الأرباح". ويلاحظ أن هدا القانون هو مشابه لما يحتويه القانون الفرنسي من حيث عدد الأفراد الذين يمكنهم تأسيس جمعية.(Laville,1997,P35)

أولى الملاحظات التي تثير انتباه الباحث، هو عدد المنخرطين في الجمعيات التي يعهد إليها تدبير النوادي الرياضية، والذي يظل محدودا ولا يعكس لا التعداد السكاني للمدينة التي ينتمي إليها

الفريق، ولا حتى عدد المتفرجين والمشجعين الذين يرتادون الملاعب الوطنية. هذا العدد المحدود لا يعدو أن يكون سمة لفريق معين، بل يعتبر صفة سائدة بين الفرق الوطنية كافة. فإذا كان عدد المنخرطين قبل سنة 2006 لا يزيد في أحسن الحالات 200 منخرط. وقد يضيق فلا يشمل حتى عدد أعضاء المكتب المسير(اليازغي،2006، ص 151)، فإنه رغم الاهتمام المتزايد بالرياضة الذي طبع بداية الألفية الثالثة، ظل يتأرجح سنويا، بين 23 و40 منخرط. على عكس الفرق الأوروبية التي عرفت تضخما في عدد المنخرطين، فاق بالنسبة لبعض الأندية حتى عدد مقاعد الملاعب، وعرف تمددا جغرافيا خارج الحدود المحلية والوطنية، فإن العدد المحدود في النوادي المغربية، حسب رأي المنخرطين، يعود لسببين رئيسيين:

السبب الأول اقتصادي: ويتجلى في واجب الانخراط السنوي المحدد في عشرة آلاف درهم بالنسبة للفريقين معا. كما أكد جلالمنخرطون أن:

"هاته القيمة تكاد تكون موحدة بين جميع فرق القسم الوطني الأول، باستثناء فريقي العاصمة الاقتصادية: الوداد والرجاء البيضاويين، حيث ترتفع قيمة الانخراط إلى 20 ألف درهم".

فقيمة واجب الانخراط المرتفعة هاته، والتي تمثل حوالي أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور، تحول نظريا دون دخول الطبقات الدنيا والمتوسطة. يشكل هذا الرقم بمثابة حاجز للدخول أمام من يود الانخراط في برلمان الفريق من هاتين الطبقتين. وهيطريقة تسلكها جميع الفرق الوطنية للتحكم في الديموقراطية الداخلية للنوادي. وقد تماعتماد هذا الحاجز الاقتصادي، لسد الطريق أمام من يطلق عليهم في الأوساط الرياضية "بالحياحة" أو منخرطون لأداء مهمة محددة لشخص معين(اليازغي ،2006، ص 137). كما يلاحظ أن هذا الرقم يرتفع في الجهة الاقتصادية الأولى للمغرب إلى الضعف حتى يشكل مصفاة تحول دون دخول الطبقات المتوسطة، باعتبار أن القدرة الشرائية بهاته الجهة قادرة على تمكين عدد كبير من الانخراط في هاته الجمعيات. ويرى إحدى رجال الأعمال المنخرطون في إحدى النوادي، أن"تخفيض ثمن الانخراط، سيؤدي إلى تواجد الطبقات الدنيا التي يسهل التأثير عليها وشراء أصواتها". فأغلب المنخرطين، وخاصة رجال الأعمال، لا يرون في هاته الطبقات القدرة على ممارسة العملية الديموقراطية.

أما السبب الثاني فقانوني: حيث يشترط في أي طالب للانخراط، بالإضافة إلى الشروط الواردة في المادة التاسعة من القرار الوزاري السالف الذكر، موافقة الجمع العام العادي، وبعد احتضان من طرف عنصرين على الأقل من المكتب المسير للجمعية. وتتجلى الشروط الواردة في القرار الوزاري في بلوغ السن القانونية (18سنة) والتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وأن تكون بطاقة سوابقه خالية من أية سابقة. وهو ما يحول دون التحاق فئة المراهقين بالنادي، مثل ما هو معمول به في المجتمع الأوربي. إذ يسجل الأفراد منذ ولادتهم في لائحة الانتظار للفوز بعضوية الانخراط في النوادي الرياضية، باعتبار أن الهوية الرياضية تتشكل في السنوات الأولى من عمر الأطفال. فالانتماء عاد رهانا بين الفرق الأوروبية، بينما الرهان في الفضاء الرياضي المغربي هو عدم تمكين المشجعين من الانخراط في النادي.

ويؤكد المنخرطون، أنه رغم توفر عدة طلبات الانضمام على الشروط السالفة الذكر، إلا أنها ترفض دون إعطاء تفسير لذلك. وبهذا، يتمكن المنخرطون القدامى من التصدي لأي محاولة اختراق من طرف الطبقات الميسورة، التي تجد نفسها مجبرة على موافقة احتضان من طرف عنصرين من المكتب المسير أولا، وموافقة الجمع العام ثانيا. فالمكتب المسير، نادرا ما يعطي الضوء الأخضر لالتحاق أفراد جدد ببرلمان الفريق. وهو الأمر، الذي يمكن المكتب المسير من إحكام سيطرته على الديموقراطية الداخلية للنادي.

إذا كان الخروج من الجمعية غير مشروط بأية ترتيبات مسبقة، ويكفي عدم أداء المنخرط لواجب الانخراط السنوي، ليفقد مكانته داخل برلمان النادي، إلا أنه يلاحظ استقرار في استمرارية أغلبية المنخرطين، من الطبقات الدنيا، أو العليا، وخاصة من الذين يتولون أو سبق لهم أن تولوا مسؤوليات في جهاز تدبير الفريق. بحيث يتم التجديد التلقائي للأعضاء، ولا يلجأ إلى التغيير إلا في حالة نشوء صراع بين أطراف في المكتب المسير. في هاته الحالة الأخيرة، يعمد الرئيس إلى تطعيم البرلمان بأعضاء جدد، والعمل، إذا اقتضى الحال، على طرد المتمردين، لضمان سيطرته على قيادة الفريق حسب رأي أغلب المنخرطين. وتعتبر الطبقة المتوسطة الأكثر تداولا على الانخراط في النادي.

رغم وجود حاجز اقتصادي مهم، إلا ان أغلب المنخرطين هم من الطبقة الدنيا، وتليهم مجموعة الطبقة المتوسطة. وتعتبر فئة رجال الأعمال الأقل تمثيلا داخل البرلمان. فهذه الأخيرة، إن وجدت، فلكي تحتل رئاسة الفريق أو مكانة بالمكتب المسير، وإلا اللجوء للمعارضة، باعتبارها أكثر استقلالية، من خلال قدرتها على أداء واجب الانخراط السنوي. هذه التشكيلة التي تبدو غريبة، لا تفتأ أن تنجلي من خلال اعتراف بعض رؤساء الفرق أنفسهم:
"إن وجود الطبقات الدنيا بين المنخرطين، رغم غلاء واجب الانخراط ضروري لإحداث التوازن داخل برلمانالفريق، وأن هذا الأمر ليس سرا ولا حكرا على فريقه، وإنما هي عملة سائدة في كافة الفرق الوطنية".

ولفهم ذلك لابد من معرفة سيرورة تغيير الرئيس، حتى يمكن تحديد الآليات التي يلجأ إليها الفاعلون من أجل ضمان استقرار الوضع القائم، أو إعادة إنتاجه. فالتناوب على رأس النادي لا يعتبر نتيجة طبيعية للعملية الديموقراطية، ولكنه يعتبر نتيجة لدينامية الصراع بين مكونات برلمان المنخرطين، وخاصة بين رجال الأعمال من جهة، وبين المكتب المسير وباقي مكونات الحقل الرياضي من جهة أخرى. لتفادي أي مفاجئة يعمد الرئيس إلى شراء ولاء مجموعة من المنخرطين من الفئات الدنيا وجزء من الطبقات المتوسطة، من خلال أداء واجب انخراطهم السنوي. لهذا يختار الرئيس أفرادا من الطبقات الدنيا خاصة. وذلك لسهولة إذعان افراد هاته الطبقة بالنسبة لغيرهم. كما يعمد بعض رؤساء النوادي وأعضاء من المكتب المسير إلى شراء ولاءات هاته الفئات، من خلال استعمال الشيكات البنكية كضمانة على التزامهم بدعم الرئيس خلال الجمع العام. "فالديون المالية أو المعنوية تظل في نهاية الأمر من أنجع السبل لتوطيد شبكات الأحلاف"(واتربوري، 2004، ص 125).

أما التغيير في برلمان الفرق فيعتبر استثنائيا، ويكون نتيجة عدم تجديد الانخراط السنوي لبعض الأعضاء، من خلال عدم الأداء عنهم. فكلما استشعر الرئيس إمكانية ذهاب أصواتهم إلى وجهة أخرى، إلا وقام باستثنائهم من أداء واجب الانخراط عنهم. وهو ما يفضي إلى طردهم في نهاية المطاف لغلاء واجب الانخراط.

ولا يعتبر اللجوء إلى السلطات الإدارية والقضائية حالة نادرة في الحسم في شرعية المكاتب المسيرة، بل يعتبر حالة سائدة في أغلب جمعيات المسيرة للفرق الوطنية. لقد عرف الجمع العام للكوكب المراكشي لسنة 2016 حضور بعض المنخرطين بجانب عون قضائي، لتوثيق المنع الذي طالهم، بعد أن تم تغيير مقر الجمع العام دون علمهم بذلك. في ظل هاته الأجواء لا تعتبر مكانة الرئيس رهان انتخابي بين لائحتين كما ينص على ذلك القرار الوزاري، وإنما يشكل حلا توافقيا، يقع خارج الجمع العام، وخارج صناديق الاقتراع. وإن حدثت منافسة فتعتبر شكلية ليس إلا. والتصويت يتم غالبا بالتصفيق على المرشح الواحد. كما أن التغيير لا يحدث إلا عند توالي النتائج

السلبية للفريق وضغط جماعات الأتراس؛ من خلال الاحتجاج المتوالي على مدرجات الملاعب. حيث تتدخل السلطات لاحتواء الوضع. ويبقى الثابت في هذا التغيير الدعم الإداري والسياسي لرئيس الفريق، والذي بدونه لا يستطيع أي رئيس الصمود على رأس أي نادي.

إذا كانت جميع الطبقات الاجتماعية ممثلة داخل برلمان الفريق، وإن كان بطرق غير قانونية، فإنه يلاحظ غياب كلي للشباب الذي تقل أعمارهم عن 30 سنة. أما فيما يخص النوع الاجتماعي، فتمثيل المرأة داخل نوادي كرة القدم منعدم كليا. لا يعزى العدد المحدود للمنخرطين إلى العزوف عن الاهتمام بالرياضة بالمدينتين موضوع البحث. ولكن إلى العراقيل التي توضع أمام من يودون الانخراط في النوادي الرياضية. ومنه يمكننا الاستنتاج أن الجمعية الرياضية، التي يعهد إليها بتدبير النادي، لا تود استقطاب أكبر عدد من المنخرطين، وإن كان ذلك سيمكن النادي من الحصول على قاعدة مهمة من الزبناء وعلى موارد مالية مهمة، قد تغنيه عن المساعدات العمومية. بل على العكس من ذلك، تصد كل محاولة للالتحاق بهذه القاعدة، ولو أن هذه الأخيرة، *لن تعمل على زيادة نسبة مساهمة المنخرطين فحسب، بل ستمكنه من تعزيز فرص عقد صفقات اشهار مع الفاعلين الاقتصاديين، الذين تحركهم أعداد الجماهير لعقد مثل هذه الصفقات.*

وبهذا، تتوافق إرادة السلطة التي لا تود رؤية تنظيم قوي وإن كان في ميدان الرياضة، من خلال عملها بالمبدأ السياسي التالي" ولكي يستطيع العرش متابعة التلاعب بالنخبة وتقسيمها واستعمالها لتأمين استمراريته، لا بد أن يظل عددها ضئيلا"(واتربوري، 2004، ص 226)، وبين إرادة الرئيس الذي يرى في إعمال الديموقراطية تهديدا لوضعيته على رأس الفريق. ويبقى حضور الطبقة الدنيا بمثابة مركز الثقل الذي يرجح كفة هذا الوضع أو ذاك. ولا تفعل ذلك، إلا بمقابل مادي أولا، وإشارة من التنظيم السياسي أو الإداري ثانيا.فالتدخل لم يعد مباشرا كما كان من قبل، ولكن أصبح متنحيا وغير مباشر. لهذا يظل عدد المنخرطين ثابتا على مر السنين. وتعتبر شخصية الرئيس الشخصية المحورية في النادي التي تركز جميع السلط بين يديها. ويتم انتخاب الرئيس لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية.

هذا التكلس المستدام أدى إلى حصول فجوة بين هذه التنظيمات الرياضية والشباب. فانعدام الشباب بين المنخرطين، وعدم التداول على السلطة داخل هذه التنظيمات، حال دون إفراز نخب تقود الحقل الرياضي، وتعمل على تصميم وتنفيذ مخططات تنموية، تلقى تأييدا من طرف كافة المتدخلين. فجمعية تدبير النادي توجد بين خيارين:أن تقف إزائهم موقف التجاهل وستصبح متجاوزة بسرعة، أو تحاول إدماجهم، وسيؤدي بها ذلك إلى تحول كامل (واتربوري، 2004، ص228). ولا يبدو أن هاته الجمعيات مستعدة للخيار الثاني، مما يجعلها متجاوزة. فهذا الانغلاق على الفضاء العام، وافتقار الجمعيات إلى الديمقراطية الداخلية، أفقدها المشروعية الاجتماعية. مما دفع بالشباب إلى البحث عن بدائل تلبي طموحاته، وتمكنه من إبداء رأيه بكل حرية وإطلاق العنان لإبداعاته، من خلال رفع القيود التي تفرضها التنظيمات الرسمية على أفرادها ذوو العدد المحدود. فإذا كان هذا هو حال جمعيات تدبير النوادي الرياضية، فكيف يعتبر الأمر بالنسبة لجمعيات مشجعي ومحبي الفرق؟

2.2 الجمعيات الرياضية لمشجعي الفرق

من خلال البحث الميداني الذي هم كل من مدينتي القنيطرة ومراكش، تبين أن هناك تباينا بين المدينتين فيما يخص الانتماء إلى الجمعيات من عدمه. فإذا كانت مدينة القنيطرة، رغم توفرها على فريق قديم تم إنشاؤه سنة 1934، والذي عرف بتميزه وحصده لعدة ألقاب، ورغم وجود مشجعين

من كافة الفئات الاجتماعية، إلا أنه لم ينشأ عن ذلك، تكوين أية جمعية قانونية. أغلب هؤلاء الذين استقينا آراءهم، ممن يحجون للملعب البلدي بانتظام، صرحوا بأن تكوين جمعية يصعب القيام به، لانعدام ثقافة الفعل الجمعوي لذا الأفراد الذين يحجون للملعب فرادى أو في مجموعات صغيرة. وازداد الأمر تعقيدابعد ظهور جماعات "الألتراس" التي تستقطب الشباب بقوة مقارنة مع باقي التنظيمات القانونية.

وعلى العكس من ذلك، عرفت مدينة مراكش تأسيس عدة جمعيات لتشجيع فريق الكوكب المراكشي. فحسب الموقع الرسمي لمندوبية الشباب والرياضة، والتي يعهد إليها بالمصادقة على القوانين الأساسية لهاته الجمعيات، حسب المرسوم الحكومي الخاص بتطبيق قانون التربية البدنية، يصل عدد هاته الجمعيات التي تهتم بتشجيع ودعم الفرق الرياضية إلى 4 جمعيات: جمعية ديما ديما كوكب، الجمعية الرياضية لمشجعي نادي الكوكب الرياضي المراكشي، جمعية محبي نادي مولوديه مراكش،جمعية اولاد الحمراء لمناصرة ومساندة الكوكب المراكشي.

لقد أتبثت نتائج المقابلات أن عدد الأفراد المنخرطين في هذه الجمعيات جد محدود، وإن كان عدد الجمعيات مرتفع نسبيا بالمقارنة مع بعض المدن الأخرى. يعمل الأعضاء المؤسسون على جعل البنية شبه مغلقة، حيث الانضمام للجمعية يستوجب موافقة عنصرين على الأقل من المكتب المسير، على غرار جمعيات تدبير النوادي الرياضية. وبهذا فإن البحث الكمي، الذي شمل مرتادي الملاعب الرياضية، أكد ذلك. بحيث لا تتعدى نسبة المنتمين لهذه التنظيمات الرياضية 2.7 في المائة من كافة الجماهير الرياضية.

رغم أن الأعضاء صرحوا: أن الانتماء إلى الجمعية مفتوح في وجه الجميع، وأن الأفراد يعتبرون مبدئيا متساوون داخل الجمعية، إلا أن هذه التشكيلات الاجتماعية لا تخلو من تراتبية بين الأفراد. أولى بوادر التراتبية تبدو من خلال القانون الداخلي الذي يميز بين الأعضاء المؤسسبن والأعضاء الاخربن. وينفرد الأعضاء المؤسسون باتخاذ القرارات الكبرى والمصيرية، كما تنص على ذلك القوانين الأساسية لهاته الجمعيات.

حسب القوانين الداخلية للجمعيات، يعتبر الانضمام للجمعيات مفتوحا في وجه كل الأفراد البالغين السن القانونية (18سنة)، والمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية، وأن تكون بطاقة سوابقهم خالية من اية سابقة. لكن يلاحظ، من خلال نتائج الاستمارات التي همت مرتادي الملاعب الرياضية، أن أعمار المنتسبين لهاته التنظيمات تتراوح بين 28 سنة و57 سنة. ويصل معدل أعمار هؤلاء 42.5 سنة، والذي يفوق بكثير معدل أعمار مجموع مرتادي الملاعب الرياضية، الذي لا يتعدى 28.5 سنة. بينما يقل عن معدل أعمار المنتسبين إلى جمعيات مكاتب النوادي الرياضية. ويصل الانحراف المعياري لأعمار الأعضاء الذين شملهم البحث إلى 7 سنوات. وهو أقل بكثير من الانحراف المعياري الكلي الذي يصل إلى 11 سنة. ولا تعرف أية جمعية من الجمعيات التي شملها البحث انتماء النساء أو الشباب الذين تقل أعمارهم عن 28 سنة.

أما فيما يخص الانتماء السوسيومهني للمنخرطين في صفوف الجمعيات، فتحتل فئة القطاع الغير المهيكل والمياومين المرتبة الأولى بنسبة 43 في المائة. تليها فئة المعطلين في المرتبة الثانية بنسبة 31 في المائة. ولا تتجاوز نسبة الموظفين والمستخدمين نسبة 18 في المائة. ويأتي القطاع الحر في نهاية المنتسبين للجمعيات بنسبة لا تتجاوز 6 في المائة. ويبدو جليا غياب فئات رجال الأعمال أو الذين لا زالوا في طور التمدرس، سواء تعلق الأمر بالتلاميذ أو الطلبة. من كل ما سبق يتبن أن المنتمين لهذه التنظيمات هم من الفئة الدنيا بالأساس، ولا ينتمي الأعضاء النشيطون داخلها

للتنظيمات المهنية بالخصوص. كما يعتبر سن هؤلاء مرتفع نسبيا وخاصة بالمقارنة مع سن الشباب. مما يطرح اشكالية التأطير، وخاصة أن فارق معدل الأعمار يصل إلى 24 سنة بين المنتمين للجمعيات، والشباب المنتمين لجماعاتالألتراس التي تستقطب الشباب بكثافة.

فجمعية المحبين لا تلبث أن تكون إلا قنطرة عبور نحو الانخراط في النادي. فعلى اعتبار أن أبواب هذا الأخير، حسب رأي أغلب أعضاء الجمعيات، موصدة في وجه العموم، فإن الصراع مع جمعية النادي هو الحل الأخير. وقد لخص ذلك إحدى أعضاء الجمعيات في العبارة التالية:

"أبواب الدخول للنادي لا تفتح، وإنما تكسر ".

وبهذا، فإن مسار بعض الفاعلين في الفضاء الرياضي، يتدحرج من خلال المرور عبر الجمعية إلى النادي. فالجمعية، وعلى اعتبار أن أبواب النادي مغلقة في وجه الوافدين الجدد، تعتبر بمثابة بوابة تفضي في الأخير إلى الانخراط في النادي، كشكل من أشكال الاحتواء. فلتفادي الصراع، وخاصة في فترات ضعف المكتب المسير، التي تتزامن مع الوضعية الصعبة للفريق في سبورة الترتيب، يلجأ المكتب المسير إلى تقديم تنازلات للجمعيات، التي تستطيع تأجيج الوضع ضد الرئيس. ومنه يمكننا استنتاج، أن الانتماء إلى الجمعية لا يعدو أن يكون إلا مرحلة مؤقتة، في انتظار فتح الباب للانضمام إلى النادي. وخاصة أن نشوء هاته الجمعيات تكون نتيجة، إما لانشقاق أعضاء عن الجمعيات القديمة، أو بإيعاز من أعضاء النادي أو السلطة أنفسهم.

وفي المقابل، لا تلاقي الجمعيات رفضا من طرف غير المنتمين إليها، بما فيها جماعات الالتراس. فالجمهور الغير منتمي للجمعيات، لا يمانع في التعامل مع أفراد الجمعية، وخاصة عند إلقاء القبض على إحدى عناصره، أو الاعتداء عليه، كما يحلو للشباب تسمية ذلك. وتقاس فعالية الجمعية عند الشباب، بمدى حيلولة الجمعية دون إلقاء القبض على أحد الجماهير، ولو كان مخالفا للقانون. فالجمعيات تشكل مصدر مهم للمعلومة، وفاعل رئيسي في الحقل الرياضي، وخاصة أنها تشكل حلقة الوصل الوحيدة بين السلطات والنادي من جهة، ومجموعات الالتراس من جهة أخرى. أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات داخل الحقل، بما فيها مد الأمن بالمعلومات، يعيه رؤساء الجمعيات. لهذا لا يتوانون في استعمال كافة الوسائل للتموضع داخل الحقل الرياضي.وبهذا فإن مفهوم التطوع الذي تعرفه الجمعيات الرياضية يجب أخده بحدر، لأن المنخرطين في هاته التنظيمات يحاولون " *الحصول على بعض المكاسب الاجتماعية أو المادية مقابل التزامهم في الفرق، حيث لا يمكن الحديث عن التطوع بالنسبة لأفراد يصارعون يوم بيوم من أجل عيشهم..(Oumarou, 2010, P126)*

على غرار النوادي لم يعرف عدد المنخرطين لجمعيات المشجعين أي تطور لافت عبر الزمن؛ بحيث يتراوح أفراد جل الجمعيات بين 20 و30 فرد حسب المنخرطون أنفسهم. في حين بينت الوثائق التي حصلنا عليها من خلال التصريح السنوي لذا السلطات العمومية، أن عدد الأعضاء لا يتجاوز بالنسبة لأكبر جمعية 20 فردا. في حين لا يتجاوز معدل أعداد المنخرطين 12 فرد، بالنسبة لكافة الجمعيات النشيطة في الفضاء الرياضي. إذا كان عدد المنخرطين محدود جدا، بالمقارنة مع باقي التنظيمات الموازية، ومع حجم مدينة مراكش، فإن العناصر النشيطة داخل الجمعية، أقل بكثير من عدد المنخرطين أنفسهم. إذ لا يتعدى أفرادها 6 أشخاص في المعدل. بينما ينحصر دور الباقي في أداء ثمن الانخراط، والذي لا يتجاوز 50 درهما في السنة. ومن خلال مقارنة الأرقام التي استقيناها من كافة المستجوبين، يمكننا القول أن عدد منخرطي كل جمعية من ا لجمعيات التي شملها البحث يتراوح بين 10 و20 فرد على أبعد تقدير. باستثناء أفراد المكتب

المسير، فإن مغادرة الجمعية بعد فترة وجيزة هو الطاغي على أغلب أفراد الجمعيات، بما فيهم النشيطون. وتتعدى نسبة المغادرة 80 في المائة. يقول رؤساء الجمعيات بهذا الخصوص:

" أن الأفراد الذي لا يجدون مبتغاهم الذاتي في الجمعية، سرعان ما يغادرونها، إما في اتجاه تكوين جمعية أخرى أو نهائيا".

ويتضح ذلك من خلال سنوات التأسيس. فالأعضاء المنشقين عن الجمعيات القديمة نسبيا، يعمدون إلى تأسيس جمعية جديدة. فالانشقاقات ماهي إلا نتيجة طبيعية لانعدام الديموقراطية. ففي الممارسة، الحياة الديموقراطية للجمعيات الرياضية لا تشمل نفس الحقائق بالنسبة للديموقراطية التشاركية. بل يمكن أن تؤدي إلى احتكار السلطة من طرف أقلية (Defrance,2006, P72). وهو ما يقع بالفعل في الجمعيات الرياضية، موضوع الدراسة، والتي تخول للأعضاء المؤسسين سلطات لا يمكن منازعتها مستقبلا. وبالتالي جعل هؤلاء الأفراد من القوانين الداخلية للجمعيات وسيلة للسيطرة على باقي الأفراد، وطريقة لاستدامة احتلالهم للمواقع المتقدمة في هرم السلطة داخل هاته التنظيمات. وهو ما يجعل الجماهير لا ترى في الانتماء إلى الجمعية أي فائدة تذكر. وبالتالي يصبح الانتماء إلى الجمعية عبارة عن عبء على كاهل المنخرط، الذي لا يستفيد من أي امتياز بسبب هذا الانتماء، مثل تخفيض ثمن التذاكر بالنسبة لمنتسبي الجمعيات. فإذا كانت النوادي الأوربية تمنح للجمعيات تخفيضا على ثمن التذاكر، فعلى العكس من ذلك، لا تبيح الأندية المغربية أي تخفيض من هذا النوع.

وبتتبعنا لبعض مسارات المنخرطين في النوادي، يتضح أن الكثير منهم، هم من محبي الفريق الذين سبق لهم أن انخرطوا في صفوف جمعيات المحبين. ولا يخفي بعض رؤساء الجمعيات وأعضاء مكاتبها المسيرة أن من حقهم الانخراط في النوادي الرياضية، لعدة اعتبارات كما جاء على لسان المسمى ع. ع:

" حبنا للنادي وتضحيتنا من أجله، بالإضافة إلى تاريخنا في دعمه، يعطينا الحق في ولوج للنادي، وهو الحق الذي يفتقد إليها الكثير من المنخرطين في النادي الذين سقطوا بالمظلة".

وبذلك، يراقب الأعضاء القدامى البناء الاجتماعي للجمعية، لأن أي تغيير لهذا البناء في نظرهم، سيؤدي حتما إلى تراجع القيادات القديمة، التي تحول دون حصول هذا التغير. وهو ما يؤدي إلى عدم قبول معايير الجمعيات ككل. وعليه، لا يمكننا الحديث عن التنشئة داخل هذه التشكيلات الاجتماعية. وبالتالي، انعدام التأطير للجمهور من طرف أعضائها، لأن "*التنشئة لا تكون كاملة إلا إذا قبل الأفراد الجدد معايير اشتغال الجمعيات، وساهموا في الضمير الجمعي للمجموعة. والتضامن لا يكون كليا إلا إذا كان هناك انسجام بين انتظارات وأدوار مختلف الأفراد المكونين للمجموعة*(Defrance, 2006 , P31)**)**. وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن*مساهمة في حياة النادي أو الفريق*(Baillet, 2001, P59)**)**

فالجمهور لا ينخرط في الجمعيات، لأنها لا تستجيب لأهدافه. ووجود عدة جمعيات لها نفس الأهداف، تتصارع فيما بينها، يعزز من عدم الانتماء إليها. لأن الجمهور، على دراية بالصراع بين هذه الجمعيات، وهوما يجعله يطالب هذه الأخيرة بالاستجابة لمتطلباته دون الانخراط فيها، وخاصة عند إلقاء القبض على إحدى عناصره من طرف الأمن. وسعيا منها لإثبات وجودها وأهميتها، يسعى أعضاء الجمعيات إلى إرضاء الجماهير، علها تكتسب نوعا من المشروعية في صفوف الشباب. لكنها مشروعية من نوع خاص. هذا الأمر وهذا التلهف وراء سراب المشروعية بعيدا عن الديموقراطية يجعل من هذه الأخيرة، ربما من حيث لا تدري، مسهلة لخرق المعايير،

عوض تسهيل اندماجهم عن طريق المساهمة في تنشئة الشباب على هذه المعايير. وبالتالي لا يمكننا الحديث عن مجتمع مدني مؤثر في الفضاء الرياضي، اللهم إن كان تأثيرا سلبيا. إذن فما هو دور التنظيم الآخر الذي يستقطب عدد أكبر من الشباب؟

3.1 الانتماء إلى جماعات الألتراس

نشأت جماعات الألتراسحول معظم فرق القسم الأول لكرة القدم، حيث تم فتح الانتماء في أول الأمر في وجه الشباب المنتمي لنفس مدينة الفريق. وقد عرف هذا الانتماء تحولا فيما بعد، بعدما تعدى نطاق المدينة، واقتصر الانتماء على حب الفريق فقط، بالنسبة للفرق ذات الاشعاع الوطني. وبهذا ظهرت عدة خلايا تابعة للمجموعات خارج مدن الفرق. وذلك، من أجل نسج علاقة دائمة وتواصل مستمر بين أفراد جماعة الألتراس.

لقد أتبث تحليل وثائق هذه المجموعات أن معاييرها وقيمها تحث على المساواة بين الأفراد، كيفما كان أصلهم الاجتماعي. فالانتماء مفتوح في وجه كافة شباب شرائح وطبقات المجتمع. ويلاحظ أن جميع الطبقات ممثلة داخل المجموعة، وإن كانت بنسب مختلفة. فأغلب المنخرطون في المجموعات، حوالي 73.9 في المائة، حسب نتائج البحث الكمي، ينحدرون من عائلات الطبقة الدنيا (العمال، المعطلون والعاملون في القطاع الغير المهيكل)، في حين تصل نسبة أبناء المستخدمين والموظفين حوالي 20 في المائة. وتبقى نسبة أبناء الأطر ورجال الأعمال الأقل تمثيلا في المجموعة بنسبة 6.1 في المائة.

تحليل المعطيات السوسيوديموغرافية لأفراد المجموعات الذين شملهم البحث، أبان أن كل العناصر من فئة العزاب، ويتراوح عمرهم بين 13 سنة و29 سنة. ولا يتجاوز معدل أعمار أفراد المجموعات هاته 18 سنة. وهو المعدل الذي ينطبق تماما مع متوسط ومنوال أعمار هؤلاء، مما يدل على أن أعمار كل المنتسبين لهاته المجموعات تنتشر وتنتظم حول هذا السن. ويلاحظ كذلك، أن 47.8 في المائة منهم هم من القاصرين. ومن جهة أخرى، لا يتعدى الانحراف المعياري لأفراد المجموعات 3 سنوات. وبهذا يمكننا استنتاج أن المجموعات تعتبر مجموعات متجانسة عمريا، ومكونة كليا من فئة الشباب والمراهقين، نصفهم قاصرون.

أما فيما يخص توزيع الأفراد حسب المهن، فإن 61.7 في المائة هم من فئة المتمدرسين، حيث 98 في المائة منهم، لا يتجاوز مستواهم التعليمي الباكالوريا. بينما تصل نسبة المعطلين 21 في المائة، في حين أن 11.1 في المائة منهم تشتغل في القطاع الغير المهيكل. ولا تتجاوز فئة الموظفين والمستخدمين 1.1 في المائة من أفراد هذه المجموعات، غالبيتهم في بداية حياتهم المهنية، والتي لا زالت الهوية المهنية لم تحتل بعد الواجهة الأهم لديهم.

يعتبر الانخراط في المجموعات تلقائي، ولا يخضع لأية مراقبة رسمية او غير رسمية، بما أن تأسيس المجموعات في حد ذاتها، تم بصفة غير قانونية. وإن كانت هاته التشكيلات الاجتماعية غير قانونية، إلا أنها تتوفر على سجل لأسماء المنتمين إليها، وسجل لتتبع المساهمات المالية السنوية التي تقدر ب 120 درهم سنويا في كلتا المجموعتين، سواء بمراكش أو القنيطرة. لقد اغتنمت المجموعات انفتاح المحيط السياسي الذي صاحب العهد الجديد، حيث قامت المملكة المغربية منذ 2005 بغض الطرف خلال عقد من الزمن، تاركة المجموعات تتكون تباعا الواحدة تلو الأخرى، حول جل الفرق الوطنية لكرة القدم الممارسة في القسم الأول. فكرة القدم تشكل متنفسا للشباب، ووسيلة لإلهاء الشباب من خلال استهلاك الفضاء والوقت معا.

أما بالنسبة لانعدام تواجد العناصر المتزوجة بين أفراد مجموعات الألتراس، فجميع العناصر تتعاطى بمرونة مع مغادرة المجموعات، وخاصة عند الزواج الذي يحتم على الفرد الالتزام الأسري، وما يفترضه من حاجيات تتنافى مع الالتزام الجماعي عند الألتراس. لقد بينت نتائج الاستمارات، أن 98 في المائة من عناصر الألتراس تعتبر العائلة كقيمة أولى. ومن جهة أخرى، لوحظ أن الأفراد، مع تقدمهم في السن، ينتهون بمغادرة المجموعة، وذلك تحت تأثير ضغوط الحياة ومستلزماتها.يصرح هؤلاء، أن الانتماء إلى المجموعة مكلف ماديا وزمنيا. فحضور أنشطة المجموعة يستلزم وقتا طويلا. ومن جهة أخرى، فإن مغادرة المجموعة لا تعني القطيعة كليا مع أعضائها، بل يحافظ الأفراد القدامى على أواصر المحبة والتعاطف مع أصدقائهم المنتمين للمجموعات التي كانوا ينتمون إليها سالفا، وعلى ثقافة وفكر الألتراس الذي يتشربون إبان تواجدهم بالمجموعات. في نظر هذه المجموعات، يعتبر فرد الألتراس فرد حر، لا يقبل الهيمنة والاحتقار، والتنشئة التي تلقاها داخل المجموعة تستمر معه في الفضاء العام.

أما فيما يخص النوع الاجتماعي، فتعتبر تمثيلية النساء داخل المجموعات جد محدودة، ولا تتعدى نسبة 2.8 في المائة في المجموعات التي شملها البحث. بعض المجموعات ترفض حضور الفتيات بينهم، لأن ثقافة الألتراس في حد ذاتها تتبنى الفحولة، وتعتقد جازمة أن الفتيات تمثلن هدفا سهلا بالنسبة لباقي المجموعات المنافسة. مما يمكن أن يدخلها في عداء دائم مع المعتدين، من أجل رد الاعتبار الناجم عن الاعتداء الذي قد يمسهن وعن تدنيس شرف المجموعة ورفعتها.

تولي مجموعات الالتراس أهمية بالغة لتنشئة الملتحقين الجدد، من أجل استيعاب ثقافتها. ولأجل ذلك، يحصل كل منضم جديد للمجموعة على كتيب يضم بين دفتيه قيم المجموعة، التعريف بثقافة الالتراس، ومعايير الفعل المراد التقيد بها. وبصيغة أخرى، كل واجبات وحقوق الأفراد. زيادة على ذلك، يحصل كل فرد على بطاقة الانخراط ورقم تسلسلي، يثبت به الفرد هويته.كل عنصر يلتحق بالمجموعة يحصل على دور داخل المجموعة، وبالتالي الحصول على مكانة تعمل على تسهيل اندماجه، لأن الانخراط *يمكن الفرد من الخروج من المجهولية، والحصول على هوية ظاهرة، والحصول على دور محدد معترف به داخل مجموعة*(Bourkia,2018, P122) .

حسب مشاركته في تنمية وإشعاع المجموعة، كل فرد يمكنه تسلق تراتبية المجموعة. وذلك بالمرور من مكانة فرد غير نشيط إلى فرد نشيط، فرئيس خلية، ثم رئيس قطاع، للوصول في نهاية المطاف إلى قمة النواة "Top Boys "، باعتبارها أعلى هيئة تقريرية في هرم السلطة داخل المجموعة. وبهذه التراتبية وتوزيع الأدوار والمكانات، فإن المجموعة تضمن انقياد الأفراد والتزامهم بمعايير الفعل.فتسجيل *فرد داخل مجموعة من خلال اعتماده كعضو، وإعطائه وظيفة، دور ومكانة ، هي وسيلة ناجعة من أجل أن يتحلى بالتصرفات المنتظرة منه* (Leyens,in Bajoit,2003, P84).وبالتالي يجد الأفراد أنفسهم مندمجين في شبكة من العلاقات التي تتأسس على الأدوار والمكانات التي يحتلها الأفراد، طبقا لإسهاماتهم في تنمية المجموعة وتميزها.

أما فيما يخص مسار الكابو (KAPO)، الذي يمثل رمزا بالنسبة لأفراد المجموعة، فيعتبر استثنائيا. لا يمكن أن يحصل على هذا الدور إلا من يمتلك طاقات صوتية وكاريزما، تمكنه من الهيمنة على الحشود خلال المقابلات الرياضية. فهو قائد الطقوس (الهتاف ، الأغاني، الرقص، الاحتجاج) التي تقام على منعطفات الملاعب؛ المكان المفضل لمجموعات الألتراس. فهو المسؤول عن اختيار الأغاني والهتافات وتوقيتها ومجموعات الأيدي، وتوقيت وإشارة رفع اللوحات البصرية "التيفو". فهذا الشخص يمثل رمز بالنسبة لأعضاء المجموعة، وهو قائد الحشود. تأثيره على هذه الأخيرة ملفت للانتباه. فهو ضابط إيقاع السمفونيات الصوتية والبصرية، التي تقام على المدرجات.

خضوع افراد المجموعة لقراراته وحركاته كلية ومتناسقة. لهذا يجب على الكابو أن يتوفر على مؤهلات وروح القيادة والقدرة على التعبئة. فبسبب وضعه الاعتباري، رمزيته لأعضاء المجموعة، والمكانة التي يحتلها في قلوبهم، وتأثيره الكبير في توجهاتهم، فكل اعتداء عليه يمكن أن يؤدي إلى تفجر عنف جارف. فهو الأب الروحي للأفراد. بالنسبة للأقل سنا، وخاصة من يتراوح عمرهم بين 12 و17 سنة، يمثل الكابو مثالا يحتذى به. يقلدون حركاته وتصرفاته، وحتى لباسه وطريقة حلاقته. فعدد أفراد الألتراس يتطور حول دينامية هذا المثال، وعلى قدرة المجموعة على ضبط أعضائها. فإشعاع المجموعة، له صلة وثيقة بقدرة الكابو على إبهار الشباب بقدراته، على ضبط المجموعة دون كلل أو ملل، والاستجابة لمتطلبات التنسيق الذي يفترضه رفع " التيفو"

تتوفر الألتراس على معايير محددة ومتقاسمة بين جميع أفرادها، مما يسهل عملية التواصل بينهم. فالمعايير المحددة والمتقاسمة تسهل عملية التواصل بين الأفراد وتدعم مواقفهم، وتزيد من جاذبيتهم المتبادلة، ونتيجة ذلك، تزيد من تضامنهم وتعاونهم(Hougue, 1989, P32). وما يدعم أكثر ذلك عند المجموعات هو الطرد الأتوماتيكي للمخالفين. فحسب هذا الباحث: الطرد يمكن من تدعيم المعيار ويخضع الأفراد لضغوط شديدة، فيخضعون أكثر فأكثر لقيم المجموعة **(Ibid, P32-33).** فالمجموعات التي تتسم بانسجام عناصرها تلقى اهتماما بالغا لذا الشباب، الذي يحج للملاعب الرياضية. هؤلاء الشباب يشعرون بالتقدير داخل هذه المجموعة وتحت تأثير الاكراه، يتقيدون بمعايير الجماعة أكثر مما يستجيبون لانتظارات العائلة، مثل ما لخص ذلك (ي.ص) من نواة إحدى المجموعات:

" الشباب خاضعون، فهم يلتزمون بتعليمات المجموعة، أكثر مما يلتزمون بتوجيهات العائلة".

فاللقاءات بين أفراد الخلية الواحدة تعتبر يومية، مما يخلق نوع من الألفة والتفاهم بين عناصرها. فهم يعتبرون أنفسهم عائلة واحدة، يتقاسمون نفس المشاعر ويأتون لمساعدة بعضهم البعض، كلما دعا الأمر ذلك. أحد النواة الذي شملهم البحث لخص ذلك في مقولة واضحة:

" منعطف الملعب يمثل بيت المجموعة، فنحن إخوة، وكل من يمس أحدنا، فكأنما مسنا جميعا".

أما فيما يخص التعلم داخل المجموعة، فتلقين الأناشيد والأغاني وكيفية ممارسة الطقوس لأفرادها فهو دائم ومستمر، ويتم عبر عدة قنوات؛ مباشرة عن طريق العناصر النشيطة داخل المجموعة ورؤساء الخلايا خلال حصص التدريب، ومن خلال اللجوء إلى استعمال وسائل التواصل الحديثة. هذه الأخيرة، أعطت دفعة قوية لتعلم قواعد، معايير، مجموعات، واناشيد المجموعة، عندما مكنت كل الأفراد من التقاسم اللحظي لكل جديد. ومن أجل ذلك، تم تكوين مجموعات على الشبكات الاجتماعية، إما مفتوحة على العموم أو مغلقة، مما مكن من الانتقال السريع للمعلومة. صابر كابو سابق مجموعة كريزي بويز (CRAZY BOYS) لا يتوانى في مدح أغانيه: «لا يستلزم ترديد أغنية ما لأكثر من 3 مرات، حتى يحفظها الشباب عن ظهر قلب ، على عكس حصص التعلم في المدرسة التي لا تصلح لأي شيء". هذه الأناشيد والأغاني التي يمكن أن نقول على أنها احتجاجية في معظمها، والتي تتناول عدة مواضيع التي تهم الحياة الاجتماعية، بما فيها عطالة حاملي الشهادات، مكنت من تلقين كل العناصر المنتمية للمجموعات لمعايير الفعل وطقوس وتوجهات المجموعة. كما أن التبادل المستمر والمكثف مكن الأفراد من نسج علاقات اجتماعية افتراضية وحقيقية فيما بينهم. وهوما نتج عنه تكوين شبكة من العلاقات يمثل فيه رؤساء الخلايا والقطاعات حلقات الوصل داخل المجموعات.

3 دينامية الفضاء الرياضي

1.3 الانتماء إلى جماعاتالألتراس بين المنع والترخيص

تعتبر مجموعات الألتراس عبارة عن جماعات نشأت في الفضاء الرياضي دون ترخيص من السلطات، كما ينص على ذلك قانون الحريات العامة لسنة 1958. ورغم عدم قانونيتها، لم يتم منع المجموعات طوال أكثر من عشر سنوات. فالمجموعات وإن لم تكن منظمة رسميا، من خلال الوضع القانوني، فإنها تبقى، على الأقل، معترف بها اجتماعيا. فهي ليست حركة سرية، بل أصبحت حقيقة سائدة، علنية ومقبولة اجتماعيا. والاعتراف بها من طرف السلطات ضمني. فخلال السنوات الأخيرة، تم استدعاء بعض العناصر للاجتماعات التحضيرية للمقابلات العالية الخطورة بين سنوات 2011 و2013. كما تحظى سفريات العناصر الملاحقة لفريقها بالحماية الأمنية خلال كامل الرحلة، فالسيارات التي تقل عناصر المجموعات تسير تحت حماية رجال الأمن، رغم عدم قانونية وسائل التنقل التي تستعملها. ولم يتم منعها من طرف السلطات ممثلة في وزارة الداخلية إلا نهاية 2016، بعدما وصل العنف إلى درجة تهديد الأرواح والممتلكات حسب رأي مسؤولي هاته الوزارة. ترى المجموعات، أن سبب منعها يكمن في فضحها للفساد الذي يعرفه الوسط الرياضي. في حين تعتبر السلطات أن العنف في المدرجات تعدى كل الحدود، وأصبح يشكل خطرا على الأفراد والجماعات.

إذا كان العنف يمثل السبب الجلي لمنع هذه المجموعات، فهناك ظروف أخرى عجلت باتخاذ هكذا قرار، وخاصة أن بعض المجموعات في دول أخرى مثل أوكرانيا ومصر كانت لها مطالب سياسية. كما لعبت هاته الأخيرة دورا حاسما في أحداث الربيع العربي، وتصدت إلى التدخلات الأمنية التي عرفتها التظاهرات السياسية.(خميس، 2012، ص 14). وقد ساعدها في ذلك التنظيم المحكم، والتزام الأفراد الكلي داخل الحركة. هذا الدور السياسي في أحداث الربيع العربي،بالإضافة إلى الانتقادوالاحتجاج على مدرجات الملاعب، أدى إلى قمع غير مسبوق من طرف السلطات المصرية في حق المنتسبين لجماعاتالألتراس. ولو أن المجموعات المغربية ليست مسيسة، وترفض كل اشكال الهيمنة، إلا أن تخوف الدولة بعد أحداث الربيع العربي بلغ مداه. فالرابط الاجتماعي بين الأفراد قوي والخضوع لقرارات المجموعة يعتبر كليا، بالإضافة إلى إقبال الشباب في الفضاء الرياضي حصرا على هذه المجموعات. فالتزايد العددي لأفراد هذه الجماعات، ورأسمالها الاقتصادي بالإضافة إلى استعمالهم المكثف لوسائل التواصل الحديثة، وتنظيمهم المحكم بات يشكل تحديا أمام المقاربة الأمنية. كما أن المجموعات باتت تشكل قوة ضاربة من خلال مشاركة *المشجعين في بعض التظاهرات – رؤساء الرجاء والوداد أرغموا من طرف المجموعات على تقديم استقالتهم سنوات 2010 و2013، كما أن الاحداثالتي هزت العالم العربي سنة2011 أثبتت قدرتها على التنظيم*(Bourkia,2018, P263). وهو ما جعل الدولة تخشى من التلاعب بها أو تحولها إلى مجموعات احتجاجية ذات مطالب اجتماعية. فأغلب أغاني هذه المجموعات بينت أنها مشحونة بالمطالب ذات الطبيعة الاجتماعية.فالجماعةحسب تعدد مطالب ومتطلبات الافراد فيما بينهم، تمثل تهديدا أوليا ضد الفرد، وضد وحدة شخصيته: فالجماعة بالنسبة للشخصية الفردية والعلاقات الإنسانية داخل الجماعة، لا يمكن إلا أن تكون علاقة متلاعب بمتلاعب به (Anzieu, 2007, P20).في حين قامت الدولة بالتراجع عن قرار المنع مع بداية سنة 2018، بمناسبة تقديم المغرب لترشيحه، من أجل استضافة كأس العالم لكرة القدم لسنة 2026. تراجع الدولة عن قرار المنع، أملته عدة عوامل:

أولا، مقاطعة نهائيات المنتخبات المحلية من طرف الألتراس، كان جليا. فالملاعب التي عرفت إجراء المقابلات الرياضية، خلت من العدد المعتاد للجماهير في مثل هاته المناسبات، وذلك رغم توفير تذاكر الولوج للملاعب مجانا من طرف الجامعة الملكية لكرة القدم.
ثانيا، تهديد هذه المجموعات ملف ترشيح المغرب لاستضافة نهائيات كأس العالم لسنة 2026. فهاته الأخيرة، ونظرا لاستعمال أغلب أعضائها لوسائل التواصل الحديثة، يمكنهم تشكيل رأي عام وطني مناهض لمثل هاته الاستضافة، وإيصال هذا الرأي للتنظيمات الدولية. وهو الأمر الذي رأت فيه الدولة أنه قد يلحق ضررا بحظوظ المغرب في استضافة هذا الحدث العالمي.

ومن جهة أخرى، وبما أنه توجد *علاقة وثيقة بين الديموقراطية والجمعيات، من خلال كون الجمعيات تؤثث جزئيا الفضاءات العامة في المجتمعات المدنية* (*Guidens, in Lavelle, 1997, P57)* ، فإن الفعل الجمعوي، الذي يملأ المسافة الفاصلة بين الدولة والفرد، والسيطرة عليه، سواء كان اجتماعيا أو رياضيا أو سياسيا يمثل رهانا بالنسبة للدول ذات الديموقراطية الهجينة مثل المغرب، لأن الفعل الجمعوي ممنوع أو يخضع لمراقبة شاملة في الأنظمة الشمولية*(Ibidm)*. كما أن الألتراس أصبحت تشكل قوة اجتماعية فاعلة بين الشباب، وتفوق في قوتها وتأثيرها تأثيرات التنظيمات الرسمية الفاعلة في الحقل الرياضي، بل باتت تهدد وجودها، نظرا لانحصار تأثير الفعل الجمعوي الرسمي الذي لا يلقى التشجيع على تطوير آليات استقطابه واشتغاله. فترك هذا التنظيم الموازي يتطور يعني فقدان سيطرة الدولة على القطاع الرياضي القريب من قلوب الشباب. كما أن الدولة تعتبرأن من شأن أي تجمع يشمل أفراد متعددين، حتى وإن كان من أجل دواعي بعيدة كل البعد عن الميدان السياسي، هو تجمع بالنسبة للإدارة قد يعتبر دافعا محتملا للقيام بتعبئة بحيث يمكن أن ينحرف بالتالي عن أهدافه الأصلية(لوفو، 1985، ص246) .

وبالتالي، فإن هذا التجمع بات يقلق الدولة، لإمكانية حياده عن الدور الأساسي الذي تتمناه الدولة، والمتمثل في كون الرياضة تقوم بإلهاء طبقات المجتمع عن الصراع السياسي. لهذا، فالدولة تجد نفسها أمام مفارقة، وهو ما يفسر الطابع الارتجالي والقرارات المتضاربة بين المنع تارة، والسماح لهذه التنظيمات الغير القانونية تارة أخرى بممارسة نشاطاتها. وخاصة أن الرهان الأمني يطرح نفسه بقوة في السنين الأخيرة، حيث المجموعات الإرهابية تتربص الدوائر بالشباب الذي يعيش التهميش والإقصاء.

وأمام هذا الوضع المتذبذب من طرف الدولة، ترفض مجموعات الألتراس الوطنية رفضا باتا التصريح القانوني لذا السلطات الإدارية، تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف لسنة 1958، على غرار نظيرتها الأوروبية، التي تعتبر جمعيات قانونية(Baillet,2001, P153). كما ترفض الانخراط في الجمعيات القانونية والتعامل مع المؤسسات الرسمية كالأمن. فهم يرون أن مد السلطات الإدارية بأسماء المنخرطين، هو بمثابة ضبط مسبق لهاته التنظيمات، مما سيسهل مأمورية السلطات في التعامل الأمني معهم. وهي بفعلها هذا تحول دون إعادة إنتاج الوضع القائم، فهم يرون أن الدولة تريد أن تأخذ منهم فقط في حين لا توفر لهم هي أي شيء. يجمل ذلك إحدى عناصر الألتراس في القول التالي:
" نحن ننظم أنفسنا بأنفسنا ولا نحتاج من الدولة أي شيء. فهي تريد أن تأخذ دون أن تعطي، بما فيها الحقوق التي تهضمها للشباب".

2.3 التنظيمات الرياضية بين القانون والمشروعية الاجتماعية

إذا كانت الديموقراطية الداخلية للتنظيمات الرياضية يمكن ان تمثل إحدى تمظهرات اعتماد الحكامة الجيدة في تدبير الحقل الرياضي، من خلال ما تبيحه للفاعلين من اختيار القائمين على تدبير الشأن الرياضي، فإن التنظيمات الرياضية ظلت لسنوات في المغرب حكر على أصحاب رؤوس الأموال من الأعيان. لا تمثل النوادي الرياضية، باعتبارها جمعيات تمثل المجتمع المدني، كل أطياف هذا المجتمع، وإن كانت تحوز الاعتراف القانوني. فهاته الجمعيات تعمل كل ما في وسعها للحفاظ على نفس التنظيم الاجتماعي للجمعيات، وتحول دون حصول أي تغيير يمكن أن يستهدف تركيبتها. ومن أجل ذلك، تسلك عدة وسائل وطرق لتفادي حصول هذا التغيير. عدم الانفتاح على المجتمع المدني يعود، حسب هؤلاء، إلى كون السلطات والتنظيمات على السواء لا تحبذان حصول أي تغيير في هاته البنية، لتسهيل السيطرة على النوادي الرياضية. فالرياضة بطبيعتها تجلب أعداد مهمة من المولعين بها، وأي تسهيل للانضمام إلى تلك النوادي يعني بالدرجة الأولى فقدان السيطرة عليها. إلا ان هذا التدخل لا يكون جليا وواضحا، كما كان في السابق، بل يكون في الغالب متنحيا، وبالوكالة عن طريق حزمة من الإجراءات القانونية والمالية والاجتماعية، لتوجيه أي فعل يمكن أن يمس العملية الديموقراطية داخل النوادي الرياضية أو جمعيات المحبين.

وأمام انسداد الأفق في الانضمام إلى التنظيمات القانونية(الأندية) من جهة، أو لانعدام المشاركة الفعالة داخل هاته التنظيمات (جمعيات المحبين)، لا يجد الشباب من بد في الانضمام إلى التنظيمات الموازية. هاته الأخيرة، وعلى عكس الأندية، تعمل كل ما في وسعها لجلب منخرطين جدد في صفوفها. بل أكثر من ذلك، تعتبر أن الزيادة في عدد المنخرطين يشكل رهانا اجتماعيا، باعتباره مصدر قوة، وسلطة تمكنها من منازعة التنظيمات القانونية. ولجلب أكبر عدد من الشباب، تعمل هاته التنظيمات الموازية كل ما في وسعها للترويج لاحترام القيم التي تنادي بها، مثل الديموقراطية التشاركية، التضامن، التضحية والإخلاص. فالشباب يرددون وبافتخار نحن " الشفافية، التضحية والإخلاص وليس المصالح الشخصية". وكتذكير لأفرادها بهاته القيم تنقش المجموعات على العديد من الجدران الجملة التالية " بالتضحية والإخلاص نعيش حياة الالتراس". فهم ينعتون ديموقراطية الجمعيات القانونية بتسميتها " زيروقراطية". في إشارة إلى الجمود الذي يطبع مسارات الأفراد داخل هاته التنظيمات، ولانحصار دور المنخرطين في إضفاء صبغة القانونية على هاته التنظيمات. فأغلب الجموع العامة لا تعرف حضور مكثف، باعتبار الجمع العام، الذي يعقد مرة في السنة، يمثل مرحلة للتقييم والتقويم، بل يسهر المكتب المسير على استيفاء الشروط القانونية في حدها الأدنى فقط. كما أنه لا يحبذ مسائلة المكتب المسير عن تدبره للنادي، فبالأحرى مناقشة اختياراته الاستراتيجية. ويتضح ذلك من خلال جدول أعمال الجمع العام نفسه الذي تخصص ساعة فقط لكل حيثياته.

فحسب أعضاء الألتراس، فمنخرطو الجمعيات القانونية، ليسوا سوى باحثين عن الربح المادي. أما هم فيعملون بشعار: "إذا كنت تحب فريقك فواجب عنك أداء تذكرتك". وإذا علمنا أن الدخول للمنعطف، مكان الألتراس، يعتبر الأرخص ثمنا داخل الملعب بمبلغ 30.00 درهما للمباراة الواحدة، فإن نتائج الاستمارة بينت أن 91.7 في المائة من أعضاء التنظيمات الموازية يؤدون ثمن تذاكر المباريات وباستمرار. في حين يلج كل أعضاء الجمعيات القانونية مجانا للملعب. فانحصار عدد المنخرطين في كل النوادي المغربية، يحرم هاته الأندية من مداخيل مهمة، يمكن أن تعوضها عن طلب الاحسان العمومي عن طريق تمويل المؤسسات العمومية، ويضمن لها استقلالية اتخاد

القرار بعيدا عن الفاعل السياسي والإداري. فبانعدام الاستقلالية المالية، تظل الأندية مجرد امتداد للسلطات الإدارية والسياسية.

هذا الانحصار في عدد المنخرطين، وانعدام الحاضنة الاجتماعية للأندية، يطرح أكثر من سؤال حول مشروعية هاته التنظيمات الرياضية. فانعدام المشروعية الاجتماعية يفضي إلى هشاشة المكاتب المسيرة للقطاع الرياضي، وإلى انتشار بعض السلوكيات التي تروم إرضاء الخواطر على حساب تدبير القطاع الرياضي تدبيرا عقلانيا وقانونيا. سلوكيات تظل طي الكتمان بين المنخرطين، والتي ما تلبث أن تخرج للعلن بين الفينة والأخرى، عندما تجد بعض الأطراف نفسها مقصية من الاستفادة من بعض الامتيازات.

وعليه، يمكننا استنتاج، أن ظهور الألتراس يمكن وضعه في سياق عام لأزمة التنظيمات الاجتماعية في المغرب؛ سواء تعلق الأمر بالتنظيمات السياسية، الدينية أو الرياضية. وهو الوضع الذي أفضى إلى اتساع الهوة بين هاته التنظيمات والمجتمع، وإلى انعدام ثقة الشباب في هذه التنظيمات خاصة. فالشباب المستجوب يريد أن يكون فاعلا في الدينامية الاجتماعية للبنيات القانونية، وليس مجرد أفراد يأثثون المشهد، ويضفون عليه المشروعية اللازمة. وبالتالي، يواجه الفضاء الرياضي مفارقة بين واقع مختل ومتوتر وخاصة جامد، وآخرمأمول، يلح الشباب على أن يساير الدينامية العالمية. فالشباب يأمل ويريد المشاركة الفعالة، وإن أقتضى الأمر، تغيير نظام التراتبية المعمول به حاليا، وذلك من أجل إفراز نخبة قادرة على اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وتغيير واقع يكرس الوضع القائم، الذي يعتمد على التراتبية الاجتماعية الجامدة، مع إضفاء الطابع الديموقراطي عليها شكلا لا مضمونا.

وبهذا أدى ضعف هذه المؤسسات، إلى ظهور تشكيلات اجتماعية جديدة، كاستجابة لحاجيات لم تتم تلبيتها، وإلى نقل النقاش العمومي إلى خارج هذه المؤسسات من خلال الفضاء الأزرق الذي بات يشكل بديلا، على الأقل في المستقبل المنظور. وبهذا ظهرت التنسيقيات بجانب النقابات، المجموعات الاحتجاجية بجانب الأحزاب السياسية، الألتراس عوض الجمعيات القانونية بالحقل الرياضي، والشبكات الدينية والجماعات الغير المعترفبها بجانب المؤسسات الدينية الرسمية، بالإضافة إلى تشكل رأي عام مؤقت وذو طابع موضوعاتي على الشبكات الاجتماعية.

خاتمة:

إذا كان الانتماء إلى التنظيمات الرياضية يبدو حرا، إلا أنه يظل موجها لاعتبارات سياسية واجتماعية بالخصوص. فأمام انغلاق التنظيمات الفاعلة في الفضاء الرياضي، من خلال وضع مجموعة من العراقيل الاقتصادية والقانونية؛ تحول دون انضمام الشباب إليها، اتجه هذا الأخير وبكثافة إلى الجماعات الرياضية رغم اشتغالها خارج الإطار القانوني. وبهذا تميز الفضاء الرياضي المغربي بمفارقة بين القانون والمشروعية الاجتماعية. فمن جهة، توجد تنظيمات جمعوية لكن لا تجد لها صدى في الأوساط الاجتماعية، لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. تنظيمات يسيطر عليها اعيان ويطبعها الجمود والتوتر، وخاصة عند انعدام النتائج الإيجابية للفرق. وتعمل هاته التنظيمات على إعمال الديموقراطية شكلا لا مضمونا. ومن جهة أخرى، توجد جماعات موازية تستقطب كل الشباب الذي منحها المشروعية الاجتماعية.

وبالتالي، فإن السيطرة على الفضاء الرياضي أصبحت رهانا اجتماعيا، بين الجمعيات والجماعات. رهان يميل لصالح الجماعات، التي فرضت سيطرتها على الفضاء الرياضي من خلال استقطاب كل

الشباب، والتي تعتبر نفسها بمثابة حركة اجتماعية محلية تسعى إلى إحداث تغيير في تدبير الحقل الرياضي.وهو ما أفرز صراعا بين منطقين: منطق سياسي وآخر اجتماعي. وهو الصراع الذي يميل لصالح الجماعات، التي باتت تشكل عاملا حاسما في إحداث التغيير على رأس التنظيمات الرسمية رغم المضايقات التي تتعرض لها بين الفينة والأخرى. فالتغيير أصبح نتيجة ضغط هاته الجماعات؛ من خلال الاحتجاج على مدرجات الملاعب، بدل أن يكون نتيجة للعملية الديموقراطية.

المراجع والهوامش

1. أكرم خميس، ثورة جيل ألتراس، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2012.
2. جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، الطبعة الثانية، مطبعة فضالة، المحمدية، 2004.
3. ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش ، ترجمة محمد بن الشيخ، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2011.
4. المختار الهراس، في كتاب، " المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية"، تنسيق المختار الهراس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 100، الطبعة الأولى الرباط، 2002.
5. منصف اليازغي، مخزنة الرياضة، ألوان الريف، سلا، الطبعة الأولى، 2006.
6. مرسوم رقم 2.10.628 صادر في 7 ذي الحجة 1432(4 نوفمبر 2011) بتطبيق القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الجريدة الرسمية عدد 5997 بتاريخ 21 نوفمبر2011، ص 5488.
7. ظهير شريف رقم 1.58.376 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات الصادر بتاريخ 15نونبر 1958 والمنشور بالجريدة الرسمية العدد2404 مكرر بتاريخ 27 نونبر 1958 ، ص 2849. والذي تم تعديله 4 مرات أخرها سنة 2009.
8. قانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 24 أغسطس 2010.
9. قرار وزير الشباب والرياضة رقم 1100.16 صادر في 6 أبريل 2016 بسن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية. والمنشور بالجريدة الرسمية عدد6466 بتاريخ 19 ماي 2016 ص 3880.
10. مرسوم رقم 2.10.628 صادر في 7 ذي الحجة 1432(4 نوفمبر 2011) بتطبيق القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الجريدة الرسمية عدد 5997 بتاريخ 21 نوفمبر2011، ص 5488.
11. Abderrahim Bourkia, Des ultras dans la ville, étude sociologique sur un aspect de la violence urbaine , La croisée des chemins, Casablanca, 2018.
12. Didier Anzieu et Jacques- Yves Martin, Dynamique des groupes restreints, PUF, Paris, 2007.
13. G. Dominique Baillet, Les grands thèmes de la sociologie du sport, L'Harmattan, Paris, 2001.
14. Guy Bajoit ,Le changement social, Armand Colin , Paris, 2003.
15. Henri Peretz les méthodes en sociologie : l'observation, la découverte, Paris, 2000.
16. Jacques Defrance, Sociologie du sport , La découverte, Paris, 5 édition, 2006.

17. Jean-Louis Lavelle et Renaud Sainsaulieu , Sociologie de l'association des organisations à l'épreuve du changement social, Desclée De Brouwer, Paris , 1997.
18. Jean-Pierre Hogueet autres, groupe, pouvoir et communication , Presse de l'université de Québec, Montréal, 1989 .
19- Tado Oumarou et Pierre Chazaud, Football, religion et politique en Afrique, sociologie de football africain ,L'harmattan, Paris, 2010.